

المذهب المالكي بإفريقية - الأسباب، الخصائص، والمحن
في الفترة ما بين القرن 2- 5هـ / 8م-11م)

د. عواطف بنت سالم بن مبارك بن الواعر *
المعهد العالي للحضارة، جامعة الزيتونة، تونس.

awatefelwaer16@gmail.com

تاريخ الاستلام 1 / 9 / 2025م تاريخ القبول 23 / 2 / 2026م

**The Maliki School of Thought in Africa: Its Origins,
Characteristics, and Trials in the Period Between the Second
and Fifth Centuries AH / Eighth and Eleventh Centuries AD**
Dr. Awatif Ben Waer – Higher Institute of Civilization, Zaytouna
University, Tunisia
[.awatefelwaer16@gmail.com](mailto:awatefelwaer16@gmail.com)

IN this article to highlight the importance of the Maliki school of thought in Ifriqiya. It managed to endure and remain steadfast, ultimately prevailing over all other schools despite their diversity and the political authorities' support for them. I divided the work into three parts. The first part focuses on the reasons behind the spread of the Maliki school in Ifriqiya — primarily intellectual, political, and social factors. The second part examines the characteristics of the Maliki school that enabled it to survive and expand in Ifriqiya, as its features closely aligned with the customs and temperament of its people. The third and final part is devoted to the trials the Maliki school endured, which occurred in two main phases: the first during the Aghlabid dynasty, which adopted the Hanafi school as its official doctrine, and the second during the Fatimid dynasty, which was the most severe and violent period for the scholars and inhabitants of Kairouan.

Despite the hardships they faced, the followers of the Maliki school adopted various methods of resistance until they ultimately triumphed — eradicating the Shi‘i doctrine from Ifriqiya as a whole and firmly establishing Malikism in the hearts of its people.

الملخص:

حاولت في هذا المقال إبراز أهمية المذهب المالكي بإفريقية. إذ تمكن من الصمود والثبات لينتصر على كل المذاهب رغم تنوعها ومساندة السلطات السياسية لها. فقسمت العمل إلى ثلاثة أجزاء. اهتم الأول بأسباب انتشار المذهب المالكي بإفريقية وأهمها الفكرية والسياسية والاجتماعية. أما الجزء الثاني فاهتم بخصائص المذهب المالكي التي تمكن بفضلها من البقاء والانتشار بإفريقية. حيث تقاربت خصائصه بعبادات وطبائع أهل إفريقية. أما الجزء الثالث والأخير خصصته للمحن التي مر بها المذهب وكانت على مرحلتين أساسيتين: الأولى في عهد الدولة الأغلبية التي اتخذت المذهب الحنفي مذهباً رسمياً. والثانية في عهد الدولة الفاطمية؛ إذ كانت الأشد والأعنف على علماء وأهل القيروان. لكن رغم الشدة التي مر بها أصحابه. اتبعوا أساليب مختلفة في المقاومة حتى تمكنوا من الانتصار، واجتثاث المذهب الشيعي من إفريقية عامة وترسيخ المالكية في نفوس أهلها.

المقدمة:

اختارت بلدان الغرب الإسلامي عامة وإفريقية خاصة المذهب المالكي منذ القرن (2هـ) وأوائل القرن (3هـ) فبذل علمائه الجهد للمحافظة عليه. وعملوا على نشره وتطويره والاعتناء به. وكان ظهوره عن طريق الإمام مالك بن أنس (1) إمام دار الهجرة في المدينة المنورة. وساعدت طرق وأسباب مختلفة على نشره رغم بعده عن مركز ظهوره الأصلي. كموسم الحج، ورحلات طلب العلم من قبل الطلبة المغاربة،... لكن رغم الصعوبات والمحن التي مر بها المذهب المالكي بإفريقية إلا أنه تمكن من الانتشار بلدان المغرب الإسلامي كإفريقية والأندلس... وفي هذا الإطار يمكن طرح إشكالية هامة وهي: ما هي أسباب ظهور المذهب المالكي بإفريقية؟ وما هي خصائصه ومميزاته؟ وما هي طبيعة المحن التي مر بها؟

لتحليل هذه الإشكالات تطرح إشكالات فرعية يمكن حصرها فيما يلي: هل تعددت أسباب ظهوره؟ أم كانت على صعيد معين؟ هل ساعدت السلطات التي تعاقبت على

حكم إفريقية على دعم ونشر هذا المذهب؟ أم عملت على دحضه والتخلص منه؟ كيف تبدو ملامحه ومميزاته؟ وما مدى ملائمة مميزاته لأهل إفريقية؟ هل كانت المحن التي مر بها المذهب المالكي متواصلة؟ أم بصفة متقطعة؟ وهل أدت بأصحاب المذهب إلى مواجهة السلطة الحاكمة بصفة مباشرة؟ وما هي نتائج هذه المواجهات؟ وكيف تمكن المذهب المالكي من الانتصار والاستقرار بإفريقية؟

كلمات المفاتيح: المذهب المالكي، إفريقية، القيروان، الأسباب، المميزات، المحن، الدولة الأغلبية، الفاطميين، الشيعة.

المبحث الأول - أسباب ظهور المذهب المالكي بإفريقية:

تعد المدينة المنورة الموطن الأصلي لظهور المذهب المالكي، إذ شكلت بلاد الحجاز مركزاً علمياً لانتشاره، ثم بدأ في التوسع والانتشار منذ النصف الثاني من القرن (2 هـ) عن طريق الرحلة لطلب العلم. فسافر الطلبة المغاربة لتلقي العلم من الإمام مالك بن أنس. ومن هنا بدأ ظهور المذهب المالكي بالغرب الإسلامي عامة بإفريقية خاصة على يد علي بن زياد التونسي (2)، فهو أول من أدخل الموطأ إلى بلدان المغرب الإسلامي، إذ سافر بعد أن تشبع بالعلم وسمع من كبار علماء إفريقية "كليث بن سعد، وابن لهيعة، وخالد بن أبي عمران عالم تونس وإمامها ومفتيها" (3). ويمكن اعتباره مرجعاً لعلماء إفريقية قبل رحلتهم إلى المشرق أو بعدها. فهو "على خير أهل إفريقية في الضبط للعلم" (4). ومن ثم فقد اشتهر بعلمه فكان إذا اختلف أهل العلم بالقيروان "في مسألة كتبوها إلى علي بن زياد ليعلمهم الصواب فيها" (5). ثم بدأت مرحلة تدوين فقه الإمام مالك من قبل تلاميذ ابن زياد أشهرهم أسد بن الفرات (6) الذي سمع من مالك الموطأ، ثم أصّل فروعه ابن القاسم (7) في مدونته المعروفة "بالأسدية" فاشتهر بها. إلا أنها تعرضت لانتقادات. ثم جاء الإمام سحنون (8)، الذي سمع المدونة من أسد ابن الفرات، وعرضها عن ابن قاسم، ثم أصلح فيها ورتّبها وبوبها، واحتج بكثير من المسائل بالأثار من مروياته (9). ومن ثم بدأ نشر المذهب المالكي بإفريقية عن طريق مدونة سحنون.

وفي هذا الإطار يقول القاضي عياض (ت575هـ / 1180م) "أمّا إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك، وأخذ به كثير من الناس" (10)؛ لكن رغم اختلاف البيئة بين المدينة والغرب الإسلامي إلا أن المذهب المالكي تمكن من الانتشار بالغرب الإسلامي عامة وإفريقية خاصة. وهذا

بفضل عدة أسباب يمكن حصر أهمها في ثلاثة أسباب كبرى تتمثل في: الأسباب فكرية، والأسباب اجتماعية، والأسباب سياسية. فكيف يبدو ذلك؟

1 - الأسباب الفكرية: يمكن اعتبار العامل الفكري من أهم أسباب انتشار المذهب المالكي بإفريقية وبالغرب الإسلامي عامة. فرغم بعد المسافة بينهما عمل المغاربة على الاتصال بالصحابة والتابعين. "فألهم سبّاقة إلى الجمع والاستكثار... والرواية إعجابا بالتراث وتعصبا له... وحيننا إلى منابعه في وطن الارتكاز وهو الشرق العربي"(11). فاختار المغاربة الرحلة إلى المدينة لطلب العلم، باعتبارها مركز الحضارة الإسلامية. إضافة إلى المكانة الهامة في نفوس المسلمين بصفة عامة وأهل إفريقية بصفة خاصة. إذ اعتبرت المدينة "دار علم الإسلام في القرنين الأول والثاني للهجرة وعلماؤها هم قنوة أهل الدين والأثر واتباع السنة"(12) إضافة إلى بساطة المدرسة الفقهية في عهد الدولة الأموية منذ بداية القرن (1هـ) إلى منتصف القرن (2هـ) "مقارنة بالمدرسة الفقهية في المدينة والكوفة"(13). لأن الصحابة لم يدخلوا الغرب الإسلامي. ما عدا دخول عدد قليل من التابعين في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت101هـ/720م). فلم يتجاوز عددهم العشرة سنة (100هـ/719م). إذ حاول أهل إفريقية تعويض ما فاتهم. فأخذوا بأسس الشريعة وأصولها. ومن ثم "اقتصروا على الأخذ من علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك"(14) وتلقى الطلاب العلم وهم في طريقهم إلى المدينة من رجال مالك وعلماء المالكية. ولم يختلطوا بمدارس فقهية غير مالكية "فرحلتهم غالبا كانت إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم... ولم يكن العراق في طريقهم"(15) ويقول سحنون "إنّ الطريق من المغرب إلى الحجاز محفوفة برجال مالك وبعلماء المالكية"(16). وكانوا يمرون في طريقهم بمصر فتأثروا بعلماء المالكية بها. " خاصة وأن المذهب المالكي كان أكثر انتشارا بمصر من المذهب الحنفي، ومن ثم فإن علماء المالكية المصريين أسهموا في نشر المذهب المالكي في المغرب والأندلس"(17)

وعند وصولهم للمدينة يتتلمذون على يد مالك وتلاميذه. وأثناء عودتهم يذهب بعضهم إلى العراق والشام لكنهم لم يتأثروا بمذاهب أخرى. وعند العودة إلى بلدانهم عملوا على نشر مذهب مالك من خلال التأليف "في مختلف النواحي ونشاطهم في الدعوة للمذهب"(18) كما تميّزوا بحسن السلوك، والتفرغ للدين والترفع عن الوظائف والمناصب، فتمكنوا من كسب ثقة الأهالي "واعتبروهم قاداتهم وأصحاب الرأي فيهم"(19)، وقد تلقى العلم من مالك أكثر من ثلاثين رجلا من إفريقية. ويقول

القاضي عياض في هذا " كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالكا وسمع منه" (20).
أهم طلبه مالك يمكن ذكر: علي بن زياد (ت 183هـ / 799م)، البهلول بن راشد (ت 183هـ / 799م)، عبد الله بن فرحون (ت 185هـ / 801م)، عبد الله بن غانم (ت 190هـ / 805م)، أسد بن الفرات (ت 213هـ - 828م)، سحنون بن سعيد (ت 240هـ / 855م).

كما أثار الإمام مالك في شخصية طلبته المغاربة، وشجعهم على أخذ العلم منه بكل عناية. وذلك من خلال حسن تعامله معهم، وتشير المصادر إلى أنه قام لعبد الله بن فروخ وأقعه بجانبه، وكرر ذلك مع عبد الله بن غانم، حتى قال أحد طلبته "شغله المغربي عنا" (21). كما وصف الطلبة المغاربة بأنهم " أهل الذكاء والذهن والعقول من الأمصار ثلاثة: المدينة، ثم الكوفة، ثم القيروان" (22) وأوصاهم بنشر مذهبه ببلادهم فقال لهم " اتقوا الله في هذا العلم ولا تنزلوا به دار مضيعة وبئوه ولا تكتموه" (23). ولم تنقطع علاقته بطلبته عند عودتهم إلى إفريقية بل توصلت عن طريق المراسلات حول بعض المسائل.

2 - الأسباب الاجتماعية: يعد العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي ساهمت في نشر المذهب المالكي بإفريقية. وذلك بسبب ملائمته للواقع الاجتماعي لأهل إفريقية؛ إذ يتميز المذهب المالكي بنقائه من البدع، وبعده عن الأهواء والشوائب، وهذا ما سعى إليه أهل إفريقية منذ القرون الهجرية الأولى. إذ حاولوا تتبع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ومقاومة أهل البدع والأهواء، والابتعاد عن الضلالات " واختاروا أن يُبايعوا أمراءهم على كتاب الله وسنة رسوله ومذهب مالك" (24) فهو مذهب "أهل السنة والجماعة وفقهاء المدينة" (25).

كما يمكن أن يعتبر المذهب المالكي مذهب اجتماعي عملي يعتمد على الواقع، ويأخذ بالأعراف وعادات المجتمع. وهذه ميزة تتناسب مع أهل إفريقية الذين اختاروا الوضوح والبساطة، عن التعقيد والتكليف " فهم ينفرون من النظريات المتطرفة والتأويلات المتكلفة البعيدة" (26) كما أثرت شخصية مالك التي تميزت بالتمسك بالسنة، ونشر آثار الصحابة والتابعين ومحاربة البدع في طلبته المغاربة "فقدروا علمه، وانقادوا لفكره، واقتنعوا بسلامته مذهبه" (27) إضافة إلى كثرة الأصول في مذهب مالك كاعتماده على القياس والاستحسان والمصالح المرسله جعلته أكثر توسعا ومرونة وتلبية لحاجيات الناس. فهذه الكثرة في الأصول " تسمح للمفتي باختيار

أصلحها وأقربها للعدل وأكثرها قربا لواقع أهل إفريقية" (28) كما تميز بمراعاته للعرف فكل منطقة من مناطق الغرب الإسلامي تعتمد على الفتاوى الصادرة عن فقهاءها.

كما يعتبر البعض أن طول فترة عمر مالك ساهم في تزايد عدد طلبته. فقد بقي يدرس مدة "ثلاثين سنة بعد وفاة الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ)، وثلاثة وعشرين سنة بعد وفاة الأوزاعي (157هـ)، وعشرين سنة بعد وفاة الإمام سفيان الثوري (161هـ)" (29) فزاد شهرته وقصده العلماء من كل مكان. إضافة إلى "التزامه الصارم باتباع نصوص الكتاب والسنة،.. وبعد فكره عن الإغراب والافتراض في ميدان الاجتهاد" (30)

3 - الأسباب السياسية: يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي ساهمت في نشر المذهب المالكي في إفريقية بطريقة غير مباشرة. إذ تميّز المذهب المالكي بأنه مذهب محافظ يسعى لمساندة النظام السياسي، فيقول مالك في هذا الصدد "سلطان جائر سبعين سنة خير من أمة سائبة ساعة من النهار" (31). ومن ثم فإنه مذهب ينص بصفة صريحة على وحدة المسلمين. فاستقرار السلطة السياسية تعود إلى دفاع السلطان على مذهب يعتمد على أسس علمية وموضوعية. لذلك فالمذهب الشيعي رغم طول بقائه بإفريقية إلا أن تأثيره كان محدود. ولم يتجاوز إفريقية لبقية بلدان الغرب الإسلامي خاصة الأندلس التي تميزت بانتشار المذهب المالكي منذ قيام الدولة الأموية.

فالأوضاع السياسية بإفريقية مغايرة للأندلس والمغرب. إذ تميز أمراء الأغلبية بفضهم للمذهب الحنفي، والمذهب المعتزلي نظرا لاتباع الأغلبية لحكم الخلافة العباسية في بغداد. رغم وجوده وانتشاره قبل قيام دولتهم بإفريقية، لذلك ناصر أهل إفريقية علماء المذهب المالكي وظل الصراع بين المذاهب إلى أن عين سحنون على القضاء بالقيروان. فقام "بتفريق جميع المخالفين ومنع الفتوى بغير المذهب المالكي" (32)، وأسهم في نشره وترسيخه "بتعيينه لتلاميذه في قضاء مناطق عدة من بلاد إفريقية" (33). ثم عاد الصراع بين المذاهب بعد تولي العبديين الحكم بالقيروان سنة (296هـ/973م) (34) فانتقلت السلطة القضائية في إفريقية إلى المذهب الشيعي. ورجعت المقاومة من قبل أهل إفريقية مدافعين على المذهب المالكي ولقي الكثير من علماء المالكية حتفهم. ولم يحسم الصراع إلا بعد انتقال الدولة الفاطمية إلى مصر سنة (362هـ). وتخلي المعز بن باديس الصنهاجي الذي تولى حكم إفريقية حتى وفاته (من 406هـ/1015م - 453هـ/1061م) عن التبعية للدولة الفاطمية وتبنى المذهب

المالكي سنة (443هـ) (35) ونجح المذهب المالكي في التجذر بإفريقية. ومن ثمّ توحد الغرب الإسلامي كله تحت المذهب المالكي.

ما يمكن ملاحظته هو ملائمة الأسباب والظروف الفكرية والاجتماعية لظهور ونشر المذهب المالكي بإفريقية أمّا سياسياً فقد ساعد تولي علماء المالكية لمنصب القضاء في الدولة الأغلبية والفاطمية في آخر مراحل تواجدها في نشره. لكن كيف تبدو خصائص ومميزات المذهب المالكي؟

المبحث الثاني - خصائص المذهب المالكي:

تميّز المذهب المالكي بوفرة المصادر وكثرة أصوله المتمثلة في "الكتاب والسنة، وإجماع أهل المدينة، والقياس، والاستحسان، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، والعرف، والاستقراء، والأخذ بالأخف، ومراعاة الخلاف، والبراءة الأصلية، والاستدلال" (36). وعليه فقد تميّز المذهب المالكي بالتنوع في الأصول والمصادر. وحقّق المعادلة بين العقل والنقل، والأثر والنظر، وعدم الجمود على النقل أو الانسياق وراء العقل. مما جعل علمائه يدافعون عن كثرة أصوله "ويدّعون عن المذاهب الأخرى أنها تأخذ بمثل ما يأخذ به من أصول، ولكن لا تسميها بأسمائها" (37) وتتفرع عن هذه الأصول الفقهية قواعد عامة "أنهاها بعض المالكية إلى ألف ومائتي قاعدة" (38) بالإضافة إلى تميز المذهب المالكي على مستوى أصول الفقه، فقد تميز أيضاً على المستوى الفقهي بعدة خصائص يمكن تلخيصها كما يلي:

رحابة صدره: بنى مالك مذهبه على أساس الاعتراف بالجميع والتعايش معهم وانفتاحه على الشرائع السماوية السابقة والاستفادة منها عملاً بقاعدة اتخذاً أصلاً من أصوله، وبنى عليها فقهه وخرج عليها جملة من الأحكام والفروع وهي "شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد دليل بنسخة" (39). وتظهر رحابة الصدر من خلال قاعدة "الخروج من الخلاف". وهي قاعدة عمل بها كل المذاهب. ورتبها السيوطي في المرتبة الثانية عشر الخروج من الخلاف مستحب وفروعها كثيرة جداً لا تحصى" (40)

إضافة إلى خاصية المرونة، وقابليته للتطور والتجديد، وتيسير في الأحكام والآراء: إذ يعتمد على المرونة في حل المسائل المستعصية والقضايا الشائكة والمشاكل الطارئة "بفضل مبدأ مراعاة الخلاف الذي انفرد به مالك باتخاذه أصلاً من أصوله الفقهية" (41)

ومبدأ مراعاة الخلاف ليس تكراراً لمبدأ الخروج من الخلاف بل الفرق بينهما واضح. فالأول يكون بعد وقوع الفعل لتصحيح ما وقع. أمّا الثاني فيكون قبل وقوع الفعل

احتياطاً. كما تتجلى قابليته للتطور والتجديد ومواكبته العصر في ظل الشريعة الإسلامية. و "داخل إطارها الفقهي ومحيطها الفلسفي والأخلاقي بفضل أخذه بمبادئ العادة الحسنة" (42) كما يتسم المذهب المالكي بالسماحة والتيسير في الأحكام والآراء الفقهية أخذاً بالنصوص الشرعية الواردة في بعض الآيات القرآنية كقول الله تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" (43) وقوله أيضاً "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" (44). كما يقول عز وجل "ما جعل عليكم في الدين من حرج" (45)

. إضافة إلى القواعد الفقهية الكثيرة التي أنتجت أحكاماً تتسم باليسر. ومن أهم هذه القواعد قاعدة "المشقة تجلب التيسير" و "الضرر يزال" و "الأصل في الأشياء الإباحة" و "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"...

إضافة إلى خاصية الوسطية والاعتدال: تميز مذهب مالك بالوسطية بين من وقفوا على ظواهر النصوص دون اعتماد الأصول كالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة، وبين من اعتمدوا على القياس وجعلوه أساس أغلب النصوص. ومن ثم فإن مذهب مالك مذهب الوسطية بين مذاهب أهل الرأي من "أهل العراق، ومن هنا نحا نحوهم كأبي حنيفة وصاحبه وبين مذهب أهل الظاهر الذين يزعمون أن النصوص الشرعية قد أحاطت بجميع جزئيات الأحكام وفروع الشريعة" (46) إذ أخذ المذهب المالكي بمقولة "لا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تشديد، ولا غرابة ولا شذوذ، ولا جمود ولا تعقيد، ولا تمرد ولا تكفير، يقول بالقياس ويحذ الأخذ بالرخص، ويكره الأخذ بطرائف الأقوال، وشواذ الأحكام" (47). وقد اعتمد مالك في وسطيته على المنطق والعقل في اتخاذ الأحكام، ورفضه كل ما هو منافي للعقل.

كما يتميز المذهب المالكي بالواقعية في النوازل والاحتياط والتثبیت في الفتوى: اشتهر مالك بتحريه في الاجتهاد وتثبته في الإفتاء فيقول "من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة" (48) وإذا سئل عن مسألة "تغير لونه وكان أحمر، فيصفر وينكس رأسه ويحرك شفثيه ثم يقول: ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله" (49)، وقد سئل مالك عن "خمسين مسألة فلا يجيب منها في واحدة" (50)، وهذا تورعاً منه واحتياطاً ووعياً بخطورة مسؤولية الإفتاء في الدين. وكان يعيب "كثرة الجواب من العالم حين يسأل" (51)، ومن ثم فإنه لم يتكلم إلا في مسألة واقعة ومتوقعة. اقتداءً بما دأب عليه علماء السلف " إذ سأل أحدهم عن مسألة يقول للسائل هل كانت أو وقعت؟ فإن قال لا لم يجبه، وقال دعنا في عافية وهذا لأن الفتوى بالرأي لا تجوز إلا عند الضرورة تبيحه كما تبيح الميتة عند

الاضطرار" (52) كما كان الصحابة والتابعين "يكرهون الجواب في مسائل الأحكام ما لم تنزل" (53) ، فقد قال عمر بن الخطاب " إنه لا يحل لأحد أن يسأل عما لم يكن، إن الله تبارك وتعالى قد قضى فيما هو كائن" (54)

كما رفض الكلام في مسائل بعيدة الوقوع كعلماء أهل الرأي في العراق الذين اعتمدوا على الفقه الافتراضي، "فكان يكره فقه العراقيين وأحوالهم لإيغالهم في المسائل وكثرة تفريعهم في الرأي" (55) ، فعندما أكثر عليه أسد بن الفرات من الأسئلة أجابه " هذه سلسلة بنت سلسلة، إن أردت هذا فعليك بالعراق" (56) ، فقد حذر من الفقه الافتراضي. وتمسك بالإجابة عما ينفع الناس فتميزت فتواه بالمرابحة بين ما هو واقع وأحيانا ما يمكن وقوعه.

إضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي تميز بها المذهب المالكي كالبعد المقصدي والاجتماعي والمصلحي: إذ يعتبر من أعمق المذاهب الفقهية فهما للشريعة الإسلامية ومقاصدها. وأكثرها التزاما بمراعاة أحكامها عند استنباط الأحكام من نصوصها خاصة فيما يخص الضرورات الخمس المتمثلة في " الدين والنفص والمال والعرض والعقد" (57) إضافة إلى اعتماده على المصالح المرسله والعادات الحسنة كأصل من أصوله الفقهية.

عمل المذهب المالكي على تحقيق المعادلة بين العقل والنقل، إضافة إلى كثرة أصوله وتميزه لكن كيف تبدو مراحل انتشار المذهب المالكي بإفريقية؟

المبحث الثالث - المحن

لم يتمكن المذهب المالكي منذ بداية دخوله إلى إفريقية على يد علي بن زياد التونسي من الاستقرار والانتشار بطريقة سلسة. بل شهد تعثرا ومحا خلال فترة انتشاره. يمكن تقسيم هذه المحن إلى محنتين: الأولى في عهد أمراء بني الأغلب، والثانية كانت أشد وأعسر في عهد الدولة الفاطمية. لكن المالكية تمسكوا بالانتماء السني في المحنتين. فما هي ملامح كل فترة من هذه المحن؟

1 - المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية: التواصل والاستقرار : ظل الصراع متواصلا بين المذهب المالكي والحنفي، منذ ظهور المذهب المالكي بإفريقية على يد علي بن زياد في عهد حكم الدولة العباسية (136هـ - 158هـ / 754م-775م). واستمر الصراع في عهد الدولة الأغلبية (184هـ - 297هـ / 801م-910م. إذ كان المذهب الحنفي الأسبق إلى إفريقية وهو الغالب عليها، والمذهب الرسمي للدولة الأغلبية. ومن ثم فإنه يولى القضاء إلى علماء المذهب الحنفي. فانقسم المجتمع إلى

قسمين، قسم يمثل علماء المالكية وأهل إفريقية. وقسم ثان يمثل الحكام وفقهاء المذهب الحنفي.

لكن المذهب المالكي بدأ بالانتشار بإفريقية في المنتصف الثاني من القرن (3هـ/8م). عن طريق التدريس من قبل فقهاء المالكية مجاناً، مع مواصلة ممارستهم لحرف (كالخياطة، والبناء، وصنع الغرابيل،..) وأنشطة أخرى كالتجارة والفلاحة،.. كما تميز بعضهم بالثراء كسهل بن عبد الله بن سهل (ت 282هـ / 895م) بنى قصر الرباط على ساحل سوسة "فأنفق فيه نحو ألف مثقال" (58). وهو من أصحاب مالك. كما ذكر الهنثاتي أصحاب مالك الأثرياء وهم: أبا عبد الله محمد بن رسول بن عاصم الطائي (ت 265هـ / 878م)، الذي أوصى بصدقة "أربعة آلاف دينار ثلث ماله" (59) وعبد الله بن طالب القاضي (ت 275هـ / 888هـ). وعبد الرحيم بن عبد ربه الربيعي (ت 247هـ / 861م). أما سحنون رغم أنه لم يتلقى أجراً من التدريس والقضاء، إلا أنه كان يتمتع بثروة فلاحية تتكون من الزياتين وعددها "أثنا عشر ألف أصل" (60)، ومن ثم فقد بدأ المذهب المالكي في الانتشار والتوسع داخل مجتمع إفريقية بضمه لفئات متعددة من المجتمع كالحرفيين والتجار والفلاحين والأثرياء. وأسس أصحابه بعض المدن كالقيروان وتونس إضافة إلى القرى والرباطات الساحلية. كما اشتهر علماء المالكية في النصف الأول من القرن (3هـ / 9م) بالورع والزهد. وعدم قبول الهدايا من السلطة الحاكمة، إضافة إلى رفضهم التردد على مجالسهم. ورفض بعضهم تلقي أجر على وظيفة القضاء كسحنون وحماس بن مروان (ت 328هـ / 940م). لعب سحنون دوراً هاماً في نشر المذهب المالكي بالقيروان. إذ تميز بتشبهه بأراء أهل المدينة "فتأدب بأدب أهل المدينة حتى في العيش" (61) واختلف مع أسد بن الفرات حول الأسدية. وقام بعرضها على أبي القاسم وأصلحها. وازدهر التعليم في عهده. وتطورت حركة التأليف. وساهم في بناء المذهب المالكي ونشره وأحدث إصلاحات في القضاء. وجعل من مذهبه مذهباً رسمياً. وعمل مع علماء المالكية على فرض المذهب المالكي. ورفض تدريس بقية المذاهب بجامع عقبة بن نافع. كما عملوا على محاكمة أصحاب الاتجاهات المخالفة لهم. مما أدى إلى انشاء مؤسسة علمية مستقلة تسمى بيت الحكمة تُدرّس علوم غير فقهية "كالفلسفة والطب والفلك والترجمة والحساب وغيرها" (62) أسسها إبراهيم بن أحمد (261-289هـ / 875-902م). وضمت عدة علماء كإسحاق بن سليمان الإسرائيلي (ت 320هـ / 933م)، وسعيد بن حداد (ت 302هـ / 915م) ...

لكن وقع حصارهم وحرمانهم من التواصل مع العامة. واستصدرت أحكام قاسية في حقهم كالحكم بالإعدام بسبب الزندقة على الحسين بن الحلاج سنة (309هـ/922م). بسبب هذه الرقابة التي فرضها علماء المالكية على بقية المذاهب جعل من إفريقية تتميز وتتخصص في الفقه دون باقي العلوم. وبعد انتشار المذهب المالكي وتوسعه بدأ علماءه يسعون للحصول على المناصب في القضاء والإمامة. فتحسنت العلاقة بينهم وبين أمراء الأغالبة وصار التعاون متبادلاً. الذين اضطروا إلى عزل القاضي الحنفي المعتزلي محمد بن أسود الصديني (ت304هـ / 912م) بطلب من علماء المالكية، واستبدلوه بحماس بن مروان المالكي "فرضت الخاصة والعامة" (63) ثم أصدر علماء المالكية فتوى تحرض على قتل القاضي المعزول رغم رفض العامة لمساندة هذه الفتوى. وأصبح علماء المالكية يمثلون "هيئة استشارية قارة مكونة من أربعة فقهاء" (64) ومن ثم كون علماء المالكية "فئة اجتماعية متنفذة لها وزن كبير في الشؤون السياسية والقضائية، كما تدعمت مصادر ثروتها وتنوعت بفضل الأحباس" (65) وتمكنوا من التفاعل والتواصل مع السلطة الأغلبية ومع المجتمع. وتمكن المذهب المالكي من الانتشار في النصف الثاني من ق (3هـ / 9م) على أيدي تلاميذ مالك. لكن تعرض لانتكاسة ومحنة ثانية في عهد الدولة الفاطمية. فكيف يبدو ذلك؟ وماهي مظاهر مقاومة المذهب المالكي للشيعة؟

2- المذهب المالكي في عهد الدولة الفاطمية: المقاومة والمقاطعة: عند قدوم العبيديين إلى رقادة سنة (296هـ / 909م)، احتدم الصدام بين السنة والشيعة، إذ جاء أبو عبد الله الشيعي (ت 298هـ / 911م) بالمذهب الشيعي، وبدأ بنشره "في قبيلة كتامة البربرية" (66) وبعد الانتهاء من مهمته، دخل عبيد الله المهدي (ت322هـ / 934م) ليؤسس الدولة الفاطمية. ومن ثم بدأ المذهب المالكي بالتعرض لعدة صعوبات أدت إلى اعتماد أشكال مختلفة من المقاومة بدأت بالسلمية لتتطور وتكون عملية في مرحلة لاحقة. فما هي هذه الصعوبات؟ وكيف تبدو مراحل مقاومة علماء المالكية تجاه السلطة الفاطمية؟ وما هي نتائجها؟

أ-الصعوبات التي مر بها علماء المالكية: مرّ علماء المذهب المالكي بصعوبات مختلفة منذ تولي الفاطميين السلطة في القيروان. فكانت على عدة أصعدة أهمها:
الناحية الاقتصادية رفض عبيد الله المهدي "تأمين أموال أهل القيروان وفقهاءه" (67). إضافة إلى فرض ضرائب مباشرة على أتباع المذهب المالكي وعلماءه كالتغريم والمصادرة والتقسيت "وهو خراج على الأرض" (68). وضرائب

غير مباشرة كـ "القبالات والمكوس الموظفة على التبادل التجاري، وحتى على الأشخاص عند مرورهم بالمهدية خلال موسم الحج" (69) كما عمل الفاطميين على تفجير علماء المالكية. ووصف الهنتاتي في كتابه "المذهب المالكي بالغرب الإسلامي" مدى الفقر والتهميش الذي وصل إليها أثريائهم. كأبو القاسم محمد المعروف بالطرزي (ت 317هـ / 929م) كان يشغل منصب والي أحكام السوق بالقيروان، وقاضي صقلية في عهد الدولة الأغلبية. لما توفي تكلف "بكفنه بعض التجار" (70) أما فكريا فقد عمل الفاطميين على تشجيع ونشر العلوم التي كانت محصورة من قبل علماء المالكية، فبعد ما كان يُتهم من يهتم بها بالزندقة ويقتل. كالفلسفة والجدل والمناظرة والتنجيم والشعر. ازدهرت في عهد الفاطميين وأقيمت المناظرات في بيت الحكمة. ولجأ إلى المذهب الجديد أصحاب الفكر المعتزلي حيث اتفقوا مع المذهب الشيعي في بعض المسائل التي كانت ممنوعة من قبل المذهب المالكي. "كالصفات وخلق القرآن، وعدم رؤية الله يوم الحساب، وفكرة اللطف وفكرة وجوب فعل الأصلح على الله..". (71) ؛ لكن رغم انفتاح الدولة الفاطمية على العلوم العقلية كالفلسفة وعلم الكلام والجدل والمناظرة والتنجيم والطب. إلا أن القيروان خاصة وإفريقية عامة لم تشهد ازدهارا فكريا. إذ اتجه طلبة العلم الذين كانوا يأتون إلى إفريقية لتلقي تعاليم المذهب المالكي إلى الأندلس. كما توترت العلاقات بين الأمويين والفاطميين. فأصبح الحجاج يجتنبون المرور من إفريقية مما جعل الخليفة الأموي عبد الرحمان الناصر لدين الله (300-350هـ / 912-961م) يرسل المعز لدين الله الفاطمي (341-365هـ / 953-975م) " فيحتج على تعطيله مرور أهل الأندلس بإفريقية خلال موسم الحج" (72) كما أمرت السلطة الفاطمية "بتعطيل أصول الشريعة على مذاهب السنة ومنعوا شيوخ القيروان من إلقاء دروسهم" (73) كما منعتهم من التدريس والتأليف، ويقول أبو بكر المالكي أن "أبو محمد بن أبي زيد وأبو محمد بن التبان الفقيهان وغيرهما يأتون إليه في خفية وكانوا ربما جعلوا الكتب في أوساطهم وحجرهم حتى تبتلّ بعرقهم خوفا منهم على أنفسهم من بني عبيد أن ينالوهم بمكرهم" (74). فتميزت السلطة الفاطمية بالتعصب المذهبي، وأقدم عبيد الله المهدي على قتل بعض الفقهاء المالكية. فقتل الفقيهان حسن بن مفرح والزاهد محمد الشذوني سنة (309هـ / 912م) بسبب بلوغه أنهما "يفضلان بعض الصحابة على علي" (75) أما بخصوص الصعوبات الاجتماعية فقد عمدت السلطة الفاطمية منذ توليها الحكم بالقيروان إلى عدم تشريك فقهاء المالكية في القضاء. لكن في فترة متقدمة سمح لبعض

علمائهم بتولي القضاء " كأبي ميسرة أحمد بن نزار، وأبي الحسن السويسي، وأبي بكر عتيق الجزري، لكنهم رفضوا عرض الخليفة المنصور (76) لكن أبو عبد الله محمد ابن أبي المنصور (ت 948م) وافق تولي منصب القضاء بشروط عقلانية وافق عليها المنصور (77)

هذه أهم الصعوبات التي تعرض إليها المالكيين من النواحي الاقتصادية والفكرية والاجتماعية. ولكن كيف تبدو مراحل مقاومة علماء المالكية تجاه السلطة الفاطمية؟ عرفت المواجهة بين علماء المالكية والسلطة الفاطمية الشيعية أشكالاً متنوعة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين هامتين بدأت بمرحلة المقاومة السلمية، لتتطور في فترة متقدمة وتصبح مقاومة عملية مسلحة

ب- المقاومة السلمية: بدأت المقاومة السلمية بمقاطعة علماء المالكية للمجتمع والدولة، ورفض التعامل معها.

أما مقاطعة المجتمع فتتمثل في عدم التواصل مع الفاطميين. وقد ذكر الدباغ أن "أبا عبد الله محمد البراسي (ت 357هـ / 967م) كان يقيم ثلاثة أشهر مُنتالية (رجب، شعبان، رمضان) لا يتفوه بكلمة ويرد السلام بالإشارة" (78) إضافة إلى مقاطعة صلاة الجمعة (79)، إذ دعى لذلك جبلة بن حمود (ت 299هـ / 911م). كما رفضوا المشي خلف جنازهم، والصلاة على موتاهم، وهجروا المساجد التي يؤمها أئمتهم، وعدم مُناكحتهم (80) فقال أبو إسحاق الجبنياني (ت 299هـ - 100م) "لا تسلم عليهم ولا تناكحهم، فإن من فضل علياً على أبي بكر وعمر فقد أزرى بإثني عشر ألف صحابي" (81)، ودعى فقهاءهم كالبهلول بن راشد والإمام سحنون إلى عدم إلقاء التحية عليهم أو ردّها.

وكان طلبة العلم يقرؤون الكتب المالكية في السر "فيتبادلونها بأن يجعلوها تحت ثيابهم إلى أن تبتل بالعرق خوفاً من بني عبيد" (82). كما درّس فقهاء المالكية أهل قبيلة كتامة مبادئ المذهب السني كي لا تتعلّق نفوسهم بالفكر الشيعي. ومن ثمّ لجأ علماء الفاطميين إلى مناظرة علماء المالكية قصد اقناع الناس "بتغيير مذهبهم والانضمام إليهم" (83) وقد شارك في هذه المناظرات عدد هام من فقهاء المالكية كأبي عباس سعيد بن الحداد، ومحمد بن نصر بن خضرم، ومحمد بن سحنون، وأبو بكر بن العمودي، وابن البردون، وابن هذيل، وعلي بن منصور، ومحمد الرقادي، وأبو العباس المخطوم، وأبو عبد الله الداعي، ومحمد بن عمر المروزي، واهتمت هذه المناظرات بالمفاهيم الخاطئة لبعض الأحاديث والآيات القرآنية وتأويلهم لها وفقاً

لميولاتهم. فتناظروا في مسألة التفضيل، وقضية تراويح رمضان، ومسألة القياس، واضطر علماء السنة في المجادلة في الفلسفة والمنطق من أجل الدفاع عن السنة والدين.

أما مقاطعة الدولة فتمثلت في رفض المالكيين الانضمام إلى الجيوش البحرية للفاطميين. كما لجأ بعض فقهاء المالكية إلى التأليف كأبو إسحاق الزبيدي المعروف بالقلنسي (ت348هـ / 969م) الذي كتب في الإمامة والرد على الرفضة فامتحنه الخليفة الفاطمي القائم بأمر الله (ت334هـ / 946م) وحبسه (84) كما رفضوا الاحتكام إلى قضائهم.

وعموما فقد تشبث علماء المالكية بدفاعهم عن مذهبهم وأرضهم ويقول الدباغ في هذا "جزى الله مشيخة القيروان خيرا، هذا يموت، وهذا يضرب، وهذا يسجن، وهم صابرين لا يفرّون ولو فرّوا لكفرت العامة دفعة واحدة" (85)، ثم تطورت هذه المقاومة السلمية لتصبح مقاومة عملية في شكل ثورة على الفاطميين. فماهي ملامح هذه المرحلة؟ وهل تمكن علماء المالكية بمعية أهل القيروان من تجاوز محنتهم تجاه الفاطميين؟

ج- المقاومة المسلحة: تجاوز المالكية المقاومة السلمية لينتقلوا إلى مواجهة الشيعة الإسماعلية عن طريق بعض الحركات الثورية، والعصيان، فحاولوا قتل المهدي وبعض رجاله. واعتبر فقهاء المالكية أن ثورة أبي يزيد بن مخلد الخارجي (ت347هـ / 947م) عرف بصاحب الحمار بمثابة الخلاص من سيطرة الفاطميين، فعقدوا مؤتمرا في هذا الشأن تضمن سبعة بنود اهتمت بأسباب الغضب من الحكم الفاطمي وجهزوا أتباعهم. (86) وشارك في هذه الثورة عدد هام من فقهاء المالكية كـ "عباس الممسي (ت333هـ / 944م)، وأبو إسحاق السبائي (ت355هـ / 966م)، وربيع القطاني (ت334هـ / 945م)" (87). إضافة إلى مساندتهم من أهل القيروان. لكن خذلهم أبا يزيد وتآمر على قتلهم على يد الفاطميين في موقعة وادي المالح سنة (ت333هـ / 944م) فقال لجنوده "إذا التقيتم مع القوم انكشفوا عن أهل القيروان، حتى يتمكنوا أعدائهم من قتلهم، فيكونوا هم الذين قتلوهم لا نحن" (88)، وقُتل في هذه المعركة أكثر من ثمانين من علماء المالكية، كأبو الفضل الممسي، وربيع القطان (89). عاملا مبدءاً ضرب العدو بالعدو، بهدف إقامة دولة إياضية بالقيروان. لذلك تراجع أهل القيروان عن مساندته، وسارعوا بالاتصال بالخليفة الفاطمي المنصور الثالث الذي تولى الحكم في الفترة الممتدة بين (946م/953م) (90)،

وعبروا عن تعاطفهم بالقبض على أبي يزيد. فأرسل الخليفة المذكور جيشا لقمع الثورة و "القبض على أبي يزيد، فأظهر المنصور الجميل للعامة، وفرث على فقرائهم الأموال" (91) ومن ثم بدأت العلاقة بين السنة والشيعة بالقيروان تنفجر وتشهد منعرجا جديدا. فعين منهم قاضي مالكي على القيروان وهو ابن أبي المنظور، وبعد وفاته عين قاضي آخر مالكي أيضا وهو عبد الله بن هشام سنة (337هـ / 948م) الذي قبل المنصب بشروط. ومن ثم تحقق الوفاق النسبي بين علماء المالكية، والسلطة الفاطمية التي اضطرت لمراجعة سياساتها التي اتسمت بالقمع تجاه المالكية. واعترفت بالمذهب المالكي لتتمكن من السيطرة على إفريقية.

د- نتائج الصراع بين السنة المالكية والشيعة الإسماعيلية: الانتصار تجمع الدراسات التاريخية أن الصراع بين المالكية والشيعة انتهى برحيل الفاطميين إلى مصر سنة (362هـ / 973م). ومن ثم حقق المذهب المالكي انتصارا بعد التحامه مع العامة. ومساندة الزيريين الذين اتخذوا من القيروان عاصمة لهم سنة (343هـ - 995م). فمند تولى المعز بن باديس الحكم بالقيروان (من 407هـ - 453هـ / 1016- 1061م). تبنى المذهب المالكي ليحقق الاستقلال عن العباسيين وعليه فقد رجع علماء المالكية إلى نشاطهم في التدريس، والتأليف، وتولوا القضاء بالقيروان. وشجعوا العامة وحرصوهم على قتل الشيعة وإزالة كل ما له صلة بالوجود الفاطمي.

وعند تولى المعز بن باديس الصنهاجي الحكم سنة (407هـ / 1016م) بعد وفاة والده. شجع علماء المالكية العامة وحرصوهم على قتل الشيعة، وإزالة كل ما له صلة بالوجود الفاطمي. فنهبوا أموالهم وهدموا ديارهم، حتى صار كل من يشكوا في انتمائه للشيعة يقتلونه. فقتلوا بالقيروان حوالي 3000 من الشيعة سنة (407هـ / 1016م)، وامتد قتل الشيعة في كل أنحاء إفريقية. حيث شهدت مدينة تونس مجزرة بقيادة **محرز بن خلف** (92) سنة (406هـ / 1015م) الذي نصّب محكمة ترأسها هو وحكم بمقتضاها على من تبقى من الشيعة بالقتل. وانتقل إلى مدينة باجة بطلب من أحد أصدقائه من المالكية وقتل الشيعة. ووصل عدد القتلى سنة (1016م) "بنيف و20.000 بالقيروان وأحوازها" (93)، كما عامل العلماء المالكية الشيعة بازدراء فلقبوهم "بالعبديين" أو "بني عبيد" تحقيرا لعبيد الله المهدي، و"بالمشاركة"، واعتبروهم كفارا. ومن ثم تم القضاء على المذهب الشيعي بإفريقية والانتقام منه. وتمكن المالكية من كتابة الرواية المنتصرة التي تشكلت في سياق انتقامي. ومن أهم المؤلفات التي انحازت للمذهب المالكي كتاب "رياض النفوس في طبقات المالكية

بالقيروان وإفريقية" لعبد الله المالكي في القرن (13م)، وكتاب "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان" لأبو زيد الدباغ.

وتمكن المذهب المالكي من تحقيق ازدهارا وانتشارا بإفريقية، وبسط استقراره أراح المذاهب الأخرى كالشيعية الإسماعلية، المذهب الإباضي. وأصبح المذهب الرسمي للدولة الزيرية والمسيطر في كل المجالات.

في نهاية هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدة أسباب ساهمت في ظهور المذهب المالكي بإفريقية كالفكرية والاجتماعية والسياسية. إذ تميّز طلبة العلم بإفريقية بهمم عالية. فسافروا إلى المدينة المنورة وتمكنوا من إدخال الموطأ إلى إفريقية ودراسته والتوسع فيه. وأهم علمائه في مرحلة أولى علي بن زياد التونسي، وأسد بن الفرات، وابن القاسم، والإمام سحنون، وقد كان تأثير وأخلاق ومبادئ شيخهم راسخة في نفوسهم، إضافة إلى طبيعة المذهب الاجتماعية الملائمة لواقع العادات والأعراف بإفريقية. كما تميز أهل إفريقية باشتياقهم لتتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذ اختاروا الوضوح والبساطة والابتعاد عن التكليف والبدع.

- تميز المذهب المالكي بخصائص متعددة عمل بعض الفقهاء على تحليلها، فأطنبوا في أصوله وعرضوا مسائل فقهية تهتم كل المجالات وبيّنوا الفروق بينها وبين المذاهب الأخرى. حاولت تلخيص أهم خصائصه التي كانت ملائمة ومتماشية مع أهل إفريقية وأهم هذه المميزات هي: وفرة الأصول والمصادر كالكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة وسد الذرائع ومراعاة الخلاف، ... إضافة إلى تميّزه فقهيا برحابة الصدر والانفتاح والتعايش والمرونة والقابلية للتجديد والوسطية والاعتدال والواقعية في النوازل مبتعدا عن الفقه الافتراضي. فهذه الخصائص جعلت علماء المذهب المالكي بإفريقية متشبثين به واثقين من انتشاره بين العامة.

- تعرض المذهب المالكي لمحن وصعوبات منذ بداية ظهوره في عهد الدولة الأغلبية التي اعتبرت المذهب الحنفي مذهبا رسميا. وشرع علماء المالكية في نشر مذهبهم عن طريق التدريس والتأليف. ثم كان لسحنون دورا هاما في نشر هذا المذهب خاصة إثر توليه القضاء في القيروان. أما المحنة الثانية الأشد والأقصى على المذهب المالكي كانت في عهد الدولة الفاطمية إذ تنوعت وسائل التضييق عليه فشملت جل المجالات. فاضطر علمائه مقاطعة المجتمع والدولة واعتمدوا أساليب سلمية متنوعة. ثم تطورت

المواجهة لتصير في شكل مناظرات وثورات مسلحة التي انتهت بقتل عدد كبير من المالكية. وبعد فشل ثورة ابن يزيد غيرت السلطة الفاطمية من سياستها تجاه أصحاب المذهب المالكي محاولة تحقيق الوفاق والاعتراف النسبي به فعينت منهم قاضي على القيروان. ثم تمكن حقق هذا المذهب من الانتصار بعد رحيل الفاطميين إلى مصر. فاستغل علماء المالكية الفرصة وتتبعوا بقايا الشيعة في مختلف مدن إفريقية كالقيروان وتونس وباجة وقتل الآلاف منهم والمشتبه في انتمائهم للشيعة. وكتبت أحداث هذه الفترة الدموية برواية مالكية منتصرة. فاهتم عدة علماء بكتابة تاريخ الشيعة في إفريقية. فرغم تعاقب الدول على إفريقية تمكن المذهب المالكي من الانتشار والرسوخ في نفوس العامة والعلماء إلى يومنا هذا.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش :

- 1- مالك بن أنس: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، واسمه نافع بن عمرو بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعه، وهو بذلك يرجع في النسب إلى قبيلة الأصابع من حمير، تلك القبيلة اليمنية المعروفة. وشيوخه نحو تسعمائة شيخ، ثلاثمائة من التابعين وباقيهم من أتباعهم. ولزمه لقب " عالم المدينة" وإمام دار الهجرة.(ترتيب المدارك القاضي عياض، ترتيب المدارك، نج، أحمد بكير محمود، مكتبة دار الحياة، مصر، ط/1، 1932، ج/3، ص 104-108)
- 1 - علي بن زياد التونسي: هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العبيسي؛ ولد بطنابلس ثم انتقل إلى تونس، فسكنها. سمع من مالك، والثوري والليث بن سعد وغيرهم، سمع منه البهلول بن راشد وسحنون وأسد بن الفرات، قال سحنون: ما أنجبت إفريقية مثل علي بن زياد. انظر (المالكي، أبي بكر عبد الله، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 1983، ج/1، ص 234. ابن فرحون، الدبياج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تحقيق محمد الأحمد أبو نور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1996، ج/2، ص 92).

- 2- شرحبيلي، محمد بن حسن، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د/ط، 2000، ص 32.
- 3- القاضي، عياض، م، س، ص 82.
- 4- المالكي، أبو بكر، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1951، ج/1، ص 235.
- 5- **أسد بن الفرات**: هو الإمام، القاضي، الأمير، أبو عبد الله الحراني، ثم القيرواني، روى عن مالك (الموطأ)، وعن يحيى بن أبي زائدة، وأبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، دون مسائل سمعها من أبي القاسم عرفت بالأسدية، وهي أصل المدونة الكبرى، وكان يغلب عليه الرأي، وحصلت له بإفريقية رئاسة إمارة وأخذ عنه وتفقها به، وحمل عنه سحنون الأسدية، ثم رحل بها إلى أبي القاسم، وعرضها عليه، توفي سنة 213 هـ، انظر (ابن فرحون، الديباج المذهب، م، س، ج/1، ص 305. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ط/11، ج/10، ص 225).
- 7 - **ابن القاسم**: هو عالم الديار المصرية ومفتيها؛ أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي بالولاء، تفقه بالإمام مالك ونظرائه، وصحب مالكاً عشرين سنة، وانتفع به أصحاب مالك بعد موت مالك، وهو صاحب "المدونة"، وعنه أخذها سحنون، توفي سنة 191 هـ. انظر (القاضي، عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ط/1، ج/3، ص 244).
- 8- **محمد بن سحنون**: هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي؛ الملقب بسحنون: قاضٍ، وفتي، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب. كان زاهداً لا يهاب سلطاناً في حق يقوله. أصله شامي، من حمص، ومولده في القيروان. ولي القضاء بها سنة ٢٣٤ هـ، واستمر إلى أن مات بها، وكان رفيع القدر، عفيفاً، أبي النفس، وروى "المدونة"؛ عن عبد الرحمن بن قاسم، عن الإمام مالك. توله كتاب: (السير)، عشرون مجلداً، وكتاب: (التاريخ)، ومصنف في الرد على الشافعي والعراقيين، توفي سنة 240 هـ. انظر (القاضي، عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/4، ص 45. المالكي، أبي بكر، رياض النفوس، م، س، ج/1، ص 245).
- 9- القاضي عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/4، ص 56. - انظر أيضاً ابن فرحون، الديباج المذهب، م، س، ج/2، ص 30.
- 10- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، تح أحمد بكير محمود، م، س، ط/1، ج/1، ص 398.
- 11- بن عاشور، محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، د/ت، ص 50
- 12- الغرياني، محمد عز الدين، المذهب المالكي النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2009، ص 53.
- 13- المالكي، أبو بكر، رياض النفوس، م، س، ج/1، ص 111، 124.
- 14- ابن خلدون، مقدمة، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، 1960، ص 541.
- 15- ابن خلدون، مقدمة، م، س، ص 541.
- 16- تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح محمد الطالبي، المطبعة الرسمية الجمهورية التونسية، 1968، ص 93.
- 17- الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي، تبر الزمان، تونس، 2004، ص 69.

- 18- الغرياني، محمد عز الدين، المذهب المالكي النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، م، س، ص 59.
- 19- مؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص 86.
- 20- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، وزارة الأوقاف المغربية، ج/1، ص 51.
- 21- تراجم أغلبية، م، س، ص 10، ص 42.
- 22- تراجم أغلبية، م، س، ص 53، ص 72.
- 23- تراجم أغلبية، م، س، ص 83.
- 24- الجبدي، عمر، مباحث في تاريخ المذهب المالكي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1993، ط/1، ص 36.
- 25- البرزلي، مسائل الحراية والمرتدين وأهل الأهواء، مخطوط خاص وغير مرقم.
- 26- الجبدي، عمر، مباحث في تاريخ المذهب المالكي، م، س، ص 36.
- الهناتاي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، م، س، ص 64-65.
- 27- الجبدي، عمر، م، ن، ص 35. الغرياني، محمد عز الدين، المذهب المالكي النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، جمعية الفتوة الإسلامية العالمية بطرابلس، 2009، ص 34.
- 28- الهنتاي، نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، م، س، ص 64.
- 29- الغرياني، محمد عز الدين، م، ن، ص 37-38.
- 30- الجبدي، عمر، مباحث في تاريخ الإمام مالك، م، س، ص 35.
- 31- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/2، ص 493.
- 32- الونشريسي، أحمد، المعيار المغربي، تخريج جماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف المغربية، ج/12، ص 26.
- الحميدي، أبي عبد الله، جدوة المقتبس، دار الكتب اللبناني والمصري، 1983، ج/2، ص 611.
- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/4، ص 60.
- 33- المالكي، أبو بكر، المغرب في حل المغرب، تح شوقي الضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ج/1، ص 167.
- 34- ابن عذاري، البيان المغربي في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، تح ج- سكلان وليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، ط/3، ج/1، ص 277.
- 35- الناصري، أحمد، الاستقصا، تح أبناء المؤلف جعفر ومحمد، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ج/1، ص 138.
- 36- القرافي، شهاب الدين، شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1973، ط/1، ص 445.
- 37- أبي زهرة، محمد، مالك، حياته وعصره - وأراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 478.
- 38- المقري، أبي عبد الله، القواعد، تح أحمد بن حميد، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.
- 39- انظر مسألة شرع من قبلنا في المصادر التالية: الباجي، أبو الوليد، أحكام الأصول في أحكام الفصول، تح عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط/2، 1995، ص 394.
- الفتوح، محمد، شرح الكواكب المنيرة، وزارة الأوقاف السعودية، 1993، ج/4، ص 408.
- الأنصاري، فواتح الرحمات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج/2، ص 183.
- 40- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1983، ص 136.
- 41- القرافي، شرح تنقيح الفصول، م، س، ص 448.

- 42- القرافي، شرح تنقيح الفصول، م، س، ص 448.
- 43- سورة البقرة، آية 184.
- 44- سورة البقرة، آية 285.
- 45- سورة الحج، آية 76.
- 46- شرجبيلي، محمد بن حسن، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المغرب، 2000، ص 146.
- 47- ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، تح محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/، 1987، ص 22 و29.
- 48- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج/4، ص286.
- 49- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، م، ن، ص، ن. القاضي، عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، وزارة الأوقاف المغربية، ج/1، ص 178.
- 50- الشاطبي، الموافقات، م، س، ج/4، ص 286.
- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/1، ص 178.
- 51- القاضي، عياض، ترتيب المدارك، م، س، ج/1، ص 177.
- 52- ابن القيم، الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/، 1991، ج/4، ص157.
- 53- ابن عبد البر، أبو عمر، جامع بيان العلم وفضله، تح، أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزية، السعودية، ج/2، ص 160.
- 54- ابن عبد البر، جامع بيان العلم، م، س، ج/1، ص 230.
- 55- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، م، س، ج/5، ص 385.
- 56- القاض، عياض، تراجم أغلبية، مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح، محمد الطالبي، تونس، 1968، ص 53.
- 57- التأويل، محمد، خصائص المذهب المالكي، مطبعة أنفو- برنت، فاس، المغرب، 2014، ص 126.
- 58- القاضي، عياض، تراجم أغلبية، م، س، ص 163.
- 59- الدباغ، أبو زيد، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، المطبعة العربية، تونس، 1902، ج/13، ص 11- 9.
- 60- القاضي، عياض، تراجم أغلبية، م، س، ص 218.
- 61- المالكي، أبو بكر، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 23.
- 62- عبد الوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1972، ط/2، ج/1، ص 196.
- 63- القاضي، عياض، تراجم أغلبية، م، س، ص 344.
- 64- القاضي، عياض، تراجم أغلبية، م، س، ص 344-345.
- 65- الهنتاتي، نجم الدين، الأحباس بإفريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن 6هـ/12م. الكراسات التونسية، عدد 174، الثلاثية الثالثة لسنة 1996، ص 79-121.
- 66- الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي، م، س، ص 156.

- 67- ابن عذاري، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح ج- س كولان، إ- ليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1983، ط/3، ج/1، ص 137.
- 68- الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي، م، س، ص 164.
- 69- بن محمد، النعمان، المجالس والمسائرات، تح الحبيب الفقي ومحمد اليعلاوي، تونس، 1978، ص 338-337.
- 70- القاضي، عياض، تراجم أغلبية، م، س، ص 379-377.
- 71- بن حمدة، عبد المجيد، المدارس الكلامية إلى ظهور الأشعرية، مطبعة دار العرب، بن عروس، تونس، ط/1، 1986، ص 243.
- 72- النعمان، محمد، المجالس والمسائرات، تح، الحبيب شيوخ، محمد اليعلاوي، الجامعة التونسية، كلية الآداب، تونس، 1978، ص 338-337.
- 73- عبد الوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، م، س، ج/1، ص 108.
- 74- المالكي، أبي بكر، رياض النفوس، م، س، ج/1، ص 287، 288.
- 75- العذاري، أبي العباس، البيان المغرب، م، س، ج/1، ص 187.
- 76- بن منصور، الصحبي، الموجز في تاريخ المذهب المالكي بإفريقية التونسية، مجمع الأطرش لنشر وتحرير الكتاب المختص، تونس، ص 121.
- 77- القيرواني، محمد جودي، تاريخ قضاة القيروان، تح أنس العلاني، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، تونس، 2004، ص 104.
- 78- الدباغ، أبو زيد، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح، محمد الأحمد، أبو النور، محمد ماضي، مكتبة الخانجي، مصر، ط/2، 1968، ج/3، ص 74-75.
- 79- دغفوس، راضي، دراسات في التاريخ العربي الإسلامي الوسيط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 2002، ص 272.
- 80- المالكي، أبي بكر، رياض النفوس، تح بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 1983، ج/2، 1994، ص 298.
- 81- الليدي، أبو القاسم، مناقب الجبنياني ومناقب محرز بن خلف لأبي الطاهر الفارسي، تح، هادي روجي ادريس، منشورات كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1959، ص 35-47.
- 82- شواط، حسين، مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن 5 هجري، الدار العلمية للكتاب الإسلامي، الرياض، السعودية، ط/1، 1991، ج/1، ص 76.
- 83- الدباغ، أبو زيد، معالم الإيمان، م، س، ج/3، ص 298.
- 84- المالكي، أبو بكر، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح بشير البكوش، ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط/1، 1994، ج/2، ص 36-42.
- 85- الدباغ، عبد الرحمان، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، م، س، ص 292.
- 86- لقبال، موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، م، س، ص 428.
- 87- الهنتاتي، نجم الدين، المذهب المالكي، م، س، ص 168.
- 88- لقبال، موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، م، س، ص 429.
- 89- دغفوس، راضي، دراسات في التاريخ العربي الإسلامي، م، س، ص 171-172.
- 90- المنصور بالله: وهو إسماعيل بن أبي القاسم ابن عبيد الله، ولد سنة (299هـ/911م)، ولى بعد وفاة أبيه القائم بأمر الله سنة (334هـ/943م)، واصل حرب أبيه ضد أبي يزيد وانتصر عليه، وتوفي سنة (341هـ/

- 952م-953م). [الصنهاجي، ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد، تح، جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 176].
- 91- القرشي، ادريس عماد الدين، عيون الأخبار وفنون الآثار، تح، فرحات الدشراوي، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1979، ص 133-267.
- 92- محرز بن خلف بن رزين البكري من نسل أبي بكر الصديق، مؤدب تونسي، ولد بأريانة سنة (951م) وتوفي بتونس (1022م)، من كبار الزهاد، استقر بمدينة تونس، وصنف أبو الطاهر محمد بن الحسين الفارسي كتابا في مناقبه، وهو الذي حرض على قتل العبيديين [الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط/15، 2002، ج/5، ص 28]
- 93- ابن عذاري، البيان، م، س، ج/1، ص 274.

المصادر والمراجع

- 1- الأنصاري، عبد العلي، (ت 1665هـ/1947م)، فواتح الرحومات بشرح مسلم الثبوت، تح، عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 2002.
- 2- الباجي، أبو الوليد، (ت 1081هـ/474م) أحكام الأصول في أحكام الفصول، تح، عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط/2، 1995.
- 3- البرزلي، أبو القاسم، (ت 1140هـ/844م)، مسائل الحراية والمرتدين واهل الهواء، مخطوط خاص غير مرقم.
- 4- التاويل، محمد، (2015هـ/1436م)، خصائص المذهب المالكي، مطبعة أنفو -برنت، فاس، المغرب، 2014.
- 5- بن تيمية، (ت 728هـ/1328م)، الفتاوى الكبرى، تح، محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1987.
- 6- الجيدي، عمر، (ت 1416هـ/1995م)، مباحث في تاريخ المذهب المالكي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط/1، 1993.
- 7- بن حمده، عبد المجيد، المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، مطبعة دار العرب، بن عروس، تونس، ط/1، 1986.
- 8- الحميدي، أبي عبد الله، (ت 1095هـ/488م)، جدوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1983.
- 9- ابن خلدون، عبد الرحمان، (ت 1406هـ/808م)، مقدمة، دار الكتب اللبنانية، بيروت، لبنان، 1960.
- 10- الدباغ، أبو زيد، (ت 699هـ/1299م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح، محمد الأحمد، أبو النور، محمد ماضي، مكتبة الخانجي، مصر، ط/2، 1968.
- 11- دغفوس، راضي، (ت 1445هـ/2023م)، دراسات في التاريخ العربي الإسلامي الوسيط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 2002.
- 12- الذهبي، شمس الدين، (ت 748هـ/1348م)، سير أعلام النبلاء، تح، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/1، 1996.
- 13- الزركلي، خير الدين، (ت 1396هـ/1976م)، الأعلام، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط/12، 2002.
- 14- أبو زهرة، محمد، (ت 1393هـ/1974م)، مالك: حياته وعصره - وآراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د/ت، د/ط.

- 15- السبوطي، جلال الدين، (911هـ/1505م)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1983.
- 16- الشاطبي، أبي إسحاق، (ت 790هـ/1389م)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح، عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان،
- 17- شرحبيلي، محمد، (ت 2022/1443)، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، د/ط، 2000.
- 18- شواط، حسين، (ت 1393هـ/1974م)، مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن 5 هجري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، السعودية، ط1/1، 1991.
- 19- الصنهاجي، أبو عبد الله، (ت 628هـ/1231م)، أخبار ملوك بني عبيد، تح، جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 20- بن عاشور، محمد الفاضل، (ت 1390هـ، 1970م)، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، دات.
- 21- ابن عبد البر، أبو عمر، (ت 463هـ/1071م)، جامع بيان العلم وفضله، تح، أبو الأشبال الزهير، دار ابن الجوزية، السعودية، ط1/1، 2014.
- 22- عبد الوهاب، حسن حسني، (ت 1387/1968)، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، ط2/2، 1972.
- 23- ابن عذاري، المراكشي، (ت 695هـ/1296م)، البيان المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، تح، سكولان، وليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب ليبيا وتونس، ط3/3، 1983.
- 24- الغزياني، محمد عز الدين، المذهب المالكي: النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2009.
- 25- الفتوح، محمد، المعروف بابن النجار، (ت 972هـ/1564م)، شرح الكواكب المنير، وزارة الأوقاف، السعودية، 1993.
- 26- ابن فرحون، إبراهيم، (ت 799هـ/1397م)، الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تح، محمد الأحمد أبو النور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1، 1996.
- 27- القاضي، عياض، (ت 544هـ/1150م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح، أحمد بكير محمود، مكتبة دار الحياة، مصر، ط1/1، 1932.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1، 1998
- 28- تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح، محمد الطالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1960.
- 29- القرافي، شهاب الدين، (ت 684هـ/1285م)، شرح تنقيح الفصول، تح، طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1/1، 1983.
- 30- القرشي، ادريس عماد الدين، (ت 872هـ/1468م)، عيون الأخبار وفنون الآثار، تح، فرحات الدشرابي، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1979.
- 31- القيرواني، محمد جودي، (ت 1362هـ/1943م)، تاريخ قضاة القيروان، تح، أنس العلاني، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، تونس، 2004.
- 32- ابن القيم، الجوزي، (ت 790هـ/1389م)، أعلام المواقع عن رب العالمين، تح، محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1، 1991.

- 33- اللبيدي، أبو القاسم، (ت1048/440م)، مناقب الجبنياني ومناقب محرز بن خلف لأبي الطاهر الفارسي، تح، هادي روجي، منشورات كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1959.
- 34- لقبال، موسى، (ت1430/2009م)، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 35- المالكي، أبو بكر، (توفي بعد 1061/453م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح، بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح، حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1951.
- 36- المغرب في حل المغرب، تح، شوقي الضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978.
- 37- بن محمد، النعمان، المجالس والمسامرات، (ت363/973م)، تح، الحبيب شيوخ، ومحمد البيلاوي، الجامعة التونسية، كلية الآداب، تونس، 1978.
- 38- المقري، أبي عبد الله، القواعد، (ت1357/758م)، تح، أحمد بن حميد، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 1984.
- 39- بن منصور، الصحبي، الموجز في تاريخ المذهب المالكي بإفريقية التونسية، مجمع الأطرش لنشر وتحريير الكتاب المختص، تونس.

